الأمانة العامة لمجلس الإدارة

محضر اجتماع
الجمعية العمومية العادية
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١١م

٢٣ ربيع الثاني ١٤٣٢هـ

٢٨ مارس ٢٠١١م

محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة الاتصالات السعودية

المنعقدة بتاريخ ٢٣ /٤/ ١٤٣٢هـ الموافق ٢٨ /٣/ ٢٠١١م

بناءً على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية بتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٥هـ الموافق ٢٠١١/٢/٢٨م من خلال عدد من الصحف لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية بقاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال بمدينة الرياض في تمام الساعة (٦:٣٠) من مساء يوم الاثنين ١٤٣٢/٤/٢٣هـ الموافق ٢٠١١/٣/٢٨م، فقد انعقدت الجمعية العمومية العادية للشركة في موعدها المحدد برئاسة معالي الدكتور/محمد بن سليمان الجاسر رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضور جميع أعضاء المجلس، كما حضر الاجتماع مندوبا وزارة التجارة والصناعة الأستاذ/ سعدي بن محمد القرني والأستاذ/ عبد الرحمن بن فلاح المدلج، وكذلك مندوبا ديوان المراقبة العامة الأستاذ/ سعود بن محمد الضفيان والأستاذ/ سالم بن عالي الغامدي، وحضر جانباً من الاجتماع مراجعا حسابات الشركة لعام ٢٠١٠م مكتب ديلويت اند توش بكر أبو الخير وشركاهم ومكتب الدكتور محمد العمري وشركاه.

وقد استهل معالي رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩١) من نظام الشركات والمادة (٣٦) من النظام الأساسي للشركة، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (٣٣) مساهماً يمثلون (١,٦٨٨,٠٤١,٩٧٥) (مليار وستمائة وثمانية وثمانون مليون وواحد وأربعون ألف وتسعمائة وخمسة وسبعون) سهماً بالأصالة وبالوكالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) (ألفا مليون) سهم أي بنسبة (٨٤,٤٪).

واستعرض معالي رئيس الجمعية موجز لتقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠١٠م والذي تضمن ملخصاً لأبرز نشاطات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م، وملخصاً لأدائها، حيث حققت الشركة نتائج مالية طيبة ولله الحمد، وبناءً عليه اقترح مجلس الإدارة توزيع (٣) ثلاثة ريالات للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م، حيث تم صرف (٢,٢٥) ريالان وخمسة وعشرون هللة للمساهمين للسهم الواحد عن الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠م والمقترح صرف (٧٥) هللة للسهم الواحد للربع الرابع من السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات تداول بنهاية يوم الاثنين ١٤٣٢/٤/٢٣هـ الموافق ٢٠١١/٣/٢٨م. وأوضح معالي الرئيس انه سيتم اعتباراً من الأربعاء ١٤٣٢/٥/٩هـ الموافق ٢٠١١/٤/١٣م تحويل الأرباح الخاصة بالسادة المساهمين إلى حساباتهم لدى البنوك المحلية، أما السادة المساهمون الذين لم يقوموا بتزويد إدارة شئون المساهمين بأرقام حساباتهم فعليهم مراجعة أقرب فرع من فروع البنك الأهلي التجاري مصطحبين معهم الأوراق الثبوتية لاستلام أرباحهم، أو تزويد إدارة شئون المساهمين بأرقام حساباتهم ليتسنى للشركة إيداع الأرباح المستقبلية في حساباتهم.

بعد ذلك تم تعيين الدكتور وليد بن عبد العزيز العجلان سكرتيراً للجمعية، وكلا من المساهم أحمد بن سعيد العي والمساهم عبد الله بن محمد العميري فارزين للأصوات، بعد أن تم ترشيحهم من قبل معالي رئيس الجمعية.

ثم طلب معالي رئيس الجمعية من مراجعي حسابات الشركة قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة للعام ٢٠١٠م، حيث ذكر مراجعو الحسابات الخارجيين أنهم قاموا بمراجعة قائمة المركز المالي الموحدة لشركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة سعودية) كما في ٢٠١٠/١٢/٣١م، والقوائم المالية الموحدة للدخل وحقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٣) التي تعتبر جزءاً من القوائم المالية الموحدة، حيث أكد المراجعون الخارجيون أن الإدارة تعتبر مسئولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمادة رقم (١٢٣) لمتطلبات نظام الشركات والمقدمة لهم مع كافة المعلومات والبيانات التي تم طلبها، وأن مسئوليتهم هي إبداء الرأي على هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى المراجعة التي قاموا بها.

وقد أوضح المراجعون الخارجيون أنهم قاموا بمراجعتهم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية التي تتطلب منهم تخطيط وإجراء الفحوصات للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة لا تحتوي على أخطاء جوهرية، حيث تشمل المراجعة إجراء فحص اختياري للمستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة، كما تتضمن المراجعة إجراء تقييم للمبادئ المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي أُعِدت بمعرفة الإدارة ولطريقة العرض العام للقوائم المالية الموحدة، وأكد المراجعون الخارجيون أن مراجعتهم تعطيهم أساساً معقولاً لإبداء رأيهم حيال القوائم المالية. وعليه، فقد أكد المراجعون الخارجيون أن القوائم المالية الموحدة ككل والمشار إليها أعلاه:

- تظهر بمعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للشركة كما في ٢٠١٠/١٢/٣١م ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والملائمة لظروف الشركة.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

بعد ذلك فُتِح النقاش للأسئلة حول القوائم المالية، حيث طلب معالي رئيس الجمعية من المساهمين طرح أي أسئلة أو استفسارات حول القوائم المالية والتي تكون موجهة للمراجع الخارجي قبل خروجه من قاعة الاجتماع، وقد كانت الأسئلة كالتالي:

س / في صفحة (٤٤) يوجد بند في القوائم المالية لم أراه في الشركات الأخرى وهو فروق ترجمة القوائم المالية بمبلغ (٢٢،٠٧١،٠٠٠) ريال.

بالنسبة لفروق ترجمة القوائم المالية فمبلغ (٢٢،٠٧١،٠٠٠)ريال هي فروق الترجمة وهي قادمة من القوائم المالية الخاصة بالشركات التابعة أو المشاريع المشتركة، أذا كانت بالعملة غير السعودية يتم تحويلها إلى العملة السعودية، وبالتالي يوجد فروقات بين العمليات التي حصلت خلال السنة وبين سعر الصرف في نهاية السنة.

ثم شكر معالي رئيس الجمعية مراجعي حسابات الشركة الخارجيين لعام ٢٠١٠م، وغادروا قاعة الاجتماع.

بعد ذلك استعرض معالي رئيس الجمعية مشروع جدول أعمال الجمعية العامة للشركة وفق التالي:

١. الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م.

٢. الموافقة على القوائم المالية للشركة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م.

٣. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٠م بمقدار (٧٥) هلله للسهم، بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٠م البالغ (٢,٢٥) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠١٠م (٣) ريال للسهم الواحد.

٤. الموافقة على اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠١٠م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابهما.

٥. الموافقة على إيقاف تكوين الاحتياطي النظامي عند مستوى (١٠) مليار ريال وفقاً للفقرة الأولى من المادة السادسة والأربعين من النظام الأساسي للشركة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٧٥) في ١٤١٨/١٢/٢٤ هـ والتي تنص على "يجنب (١٠٪) من الإرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي ، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنب متى بلغ الاحتياطي المذكور نصف رأس المال".

٦. الموافقة على قواعد اختيار أعضاء لجنة الترشيحات والمكافأة ، ومدة عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة .

٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م.

ثم فُتِح المجال للنقاش حول بنود جدول الأعمال من الأول إلى السابع، ووفقاً للمادة (٤) من لائحة رقابة ديوان المراقبة العامة على المؤسسات الخاصة والشركات، فقد طلب معالي رئيس الجمعية من مندوبي الديوان طرح ما لديهم من استفسارات، وعلى الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات السعودية الإجابة عليها، وفيما يلي الأسئلة التي طرحت وأجوبتها (حيث طرح ممثل ديوان المراقبة العامة عدة أسئلة كنقاط متتالية استجابة لطلب معالي رئيس الجمعية وكانت كالتالي):

١. بلغ صافي الربح للمجموعة لعام ٢٠١٠م (٩,٤٣٦,٣٢٢,٠٠٠) ريال بانخفاض نسبته ١٣٪ عن العام السابق، كما بلغ الربح التشغيلي لعام ٢٠١٠م (١٠,٩٧٨,٣١١,٠٠٠) ريال بانخفاض بلغت نسبته ١٤٪، هذا وقد بلغت ربحية السهم لعام ٢٠١٠م (٤,٧٢) ريال مقابل (٥,٤٣) ريال للعام السابق يأمل الديوان إيضاح أسباب ذلك الانخفاض ؟

٢. تبين من إيضاحات القوائم المالية الإيضاح رقم (٣١) الخاص بالمعلومات القطاعية أن صافي الدخل لقطاع الجوال بلغ (٨,٠١٨,٢١٧,٠٠٠) ريال بانخفاض عن العام السابق نسبته ١٢,٢٪، كما بلغ صافي الدخل لقطاع المعطيات الذي تشمل خدماته الرئيسة، الدوائر المؤجرة لنقل البيانات، وخط العميل الرقمي، والانترنت لعام ٢٠١٠م (٨٠٧,٩٢٣,٠٠٠) ريال بانخفاض عن العام السابق نسبته ٥٧٪ كما حققت العناصر غير الموزعة خسائر

قدرها (٥٥,٧٨٥,٠٠٠) ريال تمثل عناصر الإيرادات والمصروفات التي لايمكن ربطها بالقطاعات التشغيلية الرئيسة للمجموعة .

يوكد الديوان على ضرورة دراسة أسباب انخفاض صافي الدخل لكل من قطاع الجوال والمعطيات وخسائر العناصر الغير موزعة ، ومأتم بشان توزيعها على القطاعات التشغيلية حتى تظهر المعلومات القطاعية بصورتها الحقيقة.

٣. لاحظ الديوان أنة منذ قيام الشركة بالتوسع في الاستثمارات الخارجية بدءً من عام ٢٠٠٧م وحتى نهاية عام ٢٠١٠م، فان الأداء المالي للمجموعة بالنسبة لمجمل ربح النشاط وصافي الدخل ورأس المال العامل في انخفاض مستمر وذلك على النحو التالي :

بآلاف الريالات

البيان	عام ٢٠٠٦م غير موحدة قبل الاستثمارات الخارجية	عام ٢٠٠٧م موحد بعد الاستثمارات	عام ٢٠٠٨م موحد	عام ٢٠٠٩م موحد	عام ٢٠١٠م موحد
مجمل ربح النشاط	١٢,٦٤٨,٠٠٠	١٢,٦١٨,٠٠٠	١٥,٣٣٥,٠٠٠	١٢,٨١٤,٠٠٠	١٠,٩٧٨,٠٠٠
صافي الدخل	١٢,٧٩٩,٠٠٠	١٢,٠٢٢,٠٠٠	١١,٠٣٨,٠٠٠	١٠,٨٦٣,٠٠٠	٩,٤٣٦,٠٠٠
رأس المال العامل	٣,٨٣٩,٠٠٠	(٣,٢٤٢,٠٠٠)	(٣,٩٥٢,٠٠٠)	(٦,٦٧٨,٠٠٠)	(٧,٩١٤,٠٠٠)

يوكد الديوان على ضرورة أن يكون التوسع في الاستثمار في الأسواق الخارجية مدروساً بعناية من مختلف الجوانب، ووفق أسس علمية واضحة، بهدف التحقق من القيمة العادلة لكل صفقة خارجية وخاصة مقابل الشهرة، لضمان أفضل مردود لمثل تلك الاستثمارات.

٤. تقوم الشركة منذ إنشائها بإثبات إيرادات الخدمات المقدمة لبعض العملاء عند تحصيلها عندما يكون لدى الشركة درجة عالية من عدم التأكد من إمكانية تحصيلها وقد بلغت الإيرادات المفوترة غير المحصلة الخاصة لهذه الفئة لعام ٢٠١٠م (١١١,٠٠٠,٠٠٠) ريال في حين كانت العام السابق مبلغ (١٠١,٠٠٠,٠٠٠) ريال بمتوسط سنوي قدرة (١٩٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال للسنوات الأحد عشر السابقة لعام ٢٠١٠م .

يؤكد الديوان على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل هذه الإيرادات.

٥. تبين من الإيضاح رقم (٧) من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية إن عملية تحويل الملكية القانونية لبعض أراضي الشركة ماتزال جارية، حيث بلغت قيمة الأراضي التي تم نقل ملكيتها القانونية للشركة حتى ٢٠١٠/١٢/٣١م (١,٩٢٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال وأنة جاري العمل على نقل ملكيه الأراضي المتبقية وقيمتها (٢١٧,٠٠٠,٠٠٠) ريال.

يوكد الديوان على ضرورة دراسة الأسباب التي تعوق نقل ملكية جميع أراضي الشركة لملكيتها بالرغم من مرور أكثر من اثني عشر عام على تأسيس الشركة.

٦. لوحظ تخفيض حقوق المساهمين بمبلغ (١,٢٦٩,٤١٥,٠٠٠) ريال يمثل رصيد الاحتياطات الاخرى التي تم تكوينها لأول مرة خلال عام ٢٠١٠م والتي بيانها كالتالي :

المبالغ بالريالات

احتياطي تحوط	٧٦٠,٨٠٣,٠٠٠
احتياطي تغير نسب استحواذ	٤٦١,٠٧٩,٠٠٠
احتياطات أخرى	٤٧,٥٣٣,٠٠٠

دون أن توضح إيضاحات القوائم المالية طبيعة تلك الاحتياطات والأسباب التي دعت الشركة لتكوينها. يأمل الديوان إيضاح أسباب تكوين تلك الاحتياطات.

ج / شكر معالي رئيس مجلس الإدارة ممثلي الديوان على ملاحظاتهم، وأكد أن الشركة تبذل قصارى جهدها للتعاون بشكل فعال مع ديوان المراقبة بحكم أن الدولة تملك النسبة الكبرى من الأسهم وأوضح معالي رئيس الجمعية انه سيتم الإجابة على الأسئلة بشكل مختصر علماً بأنه سوف يتم الرد عليها كتابياً بشكل مفصل وتمت الإجابة على تساؤلات ديوان المراقبة كالتالي:

١) يعود سبب انخفاض صافي الربح الى الاستثمارات الرأسمالية على مستوى المجموعة، سواء على المستوى المحلى أو في الشركات المستثمر فيها، والذي ترتب عليها تحديث وتوسيع القدرات الاستيعابية للشبكات ورفع كفاءتها التشغيلية بغرض الاستمرار في تقديم الخدمات لعملاء المجموعة بأعلى جودة على جميع المستويات، كما ساهمت هذه الاستثمارات في خفض التكاليف التشغيلية، ومن المعروف أن حيازة رخص الهاتف المحمول وتأسيس الشركات وتشغيلها يتطلب وقت ليس بالقصير لتحقيق العوائد المرجوة فالشركات التابعة في الكويت والبحرين واندونيسيا والهند وجنوب افريقيا في مرحلة التطوير والنمو وتوسعة الشبكات، وهذه المرحلة تتطلب الاستثمار والانفاق من اجل الحصول على حصة سوقية في الدول التي تعمل بها وهذا الاستثمارات كان لها الاثر الايجابي في زيادة ايرادات المجموعة.

٢) انخفاض صافي الدخل لقطاع الجوال كان بسبب ارتفاع اجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة ٢٪ تقريباً الناتج عن زيادة مصاريف الاستهلاك ومصاريف التشغيل نتيجة الاستثمار الرأسمالي في شبكة الجيل الثالث والتي كان له الأثر الإيجابي في نمو إيرادات النطاق العريض. أما انخفاض صافي الدخل لقطاع المعطيات فكان بسبب زيادة مصروفات الربط البيني بنسبة ٥١٪ نتيجة لزيادة عدد خطوط خدمة النطاق العريض (DSL)، ولكن هذا المصروف داخلي بين وحدات العمل وزيادته يمثل على الجانب الآخر إيرادات لقطاع الهاتف، وهذا ما يفسر الزيادة في دخل الهاتف وحتى تكون المقارنة عادلة فالأفضل مقارنة دخل قطاعي الهاتف والمعطيات مجتمعين حيث يتبين زيادة الدخل بأكثر من ٤٪ مقارنة بالعام السابق. أما الخسائر المحققة من العناصر غير الموزعة فسببها ازدياد تكاليف التمويل الناتجة من تطبيق المعيار الدولي ٣٩ والمرتبطة بتلك الحسابات. ويجدر الإشارة الى أن العناصر غير الموزعة هي عبارة عن بنود لا ترتبط بالقطاعات التشغيلية (جوال وهاتف ومعطيات) والتي لا يمكن توزيعها على تلك القطاعات حيث ان التوزيع يؤدي الى نتائج غير دقيقة لأداء تلك القطاعات.

٣) استثمارات شركة الاتصالات السعودية الخارجية بمجملها استثمارات إستراتيجية طويلة الآجل موزعة مابين شركات في مرحلة النمو في أسواق واعدة، وشركات تتمتع بحصص سوقية ومركز مالي متميز في

أسواق كبيرة، وهذا يعطي توازن لاستثمارات المجموعة ككل ونتيجة لهذه الاستثمارات تُحقِق الشركة حالياً ٣٣٪ من إيراداتها من الاستثمارات الخارجية، والشركة من خلال هذه الاستثمارات تحقق نوعين من العوائد للمساهمين، الأول ويتمثل في العوائد المحققة من خلال التشغيل و استقطاب المشتركين والثاني يتمثل في تعزيز قيمة الاستثمار الأصلي التي تزيد وتتعاظم مع ازدياد الإيرادات والحصص السوقية مما يمكن الشركة من تحقيق أرباح رأسمالية في حال قررت التخارج الكلى أو الجزئي من احد استثماراتها. وكدليل على ذلكما تحقق للشركة من أرباح رأسمالية بلغت ٦٨٤ مليون ريال من خلال طرح جزء من حصة شركة الاتصالات السعودية في شركة ماكسيس الماليزية و كذلك تحقيق الشركة لأرباح رأسمالية ٧٢٨ مليون ريال من خلال بيع أبراج شبكة الجوال الخاصة بشركة أيرسل الهندية التابعة لمجموعة بينارياتج.

٤) قامت الشركة بإقرار وتطبيق عدة سياسات يتم إتباعها حاليا لتقليص المديونية وذلك كما يلي :

أ. تم عمل مسح ميداني لجميع أرقام الفئة الخاصة وتم تحديث عدد (٣٢١٤) رقم هاتف باسم المستفيد الفعلي.

ب. يتم متابعة مكالمات دول العمالة وفصل الصفر الدولي للهواتف التي يساء استخدامها.

ج. يتم إلغاء الهواتف غير المستخدمة.

د. لا يتم تقديم أي خدمة إلا بعد سداد المستحقات المترتبة أو نقل الرقم على الفئة المنتظمة بالسداد.

ه. يتم حجب الإتصال على المشغلين الآخرين لجميع الهواتف (للهاتف الثابت) التي يترتب عليها مستحقات.

و. جاري العمل حالياً على مخاطبة هؤلاء العملاء عدا المنتظمين بالسداد وإبلاغهم بأنه سوف يتم فصل الصفر الدولي (للهاتف الثابت) بتاريخ ١٢ / ٦ / ٢٠١١ أو نقل الهاتف على الفئة المنتظمة بالسداد.

وهذه الإجراءات ساهمت بشكل كبير في تخفيض المبلغ مقارنة بالمعدل السنوي وتجدر الاشارة الى ان نسبتها من اجمالي ايرادات الشركة يبلغ ٠,٢٪ فقط.

٥) بلغ قيمة المواقع المُفرغة (١,٩٢٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال، أما المواقع المتبقية والجاري متابعة استخراج صكوك لها فتبلغ قيمتها (١٥٨,١٧٩,٩٨٩) ريال منها مبلغ (٥٦,٤٦٠,٤٠٠) يمثل الجزء المتبقي لموقع الغزة رقم (٠٢٣) وموقع الجبيل رقم (٠٦٨) والتي نقصت عن المساحة المدرجة وجاري متابعة إصدار قرارات تخصيص لها للمساحة المتبقية. كما يجدر الإشارة الى وقوع عدد من الأراضي المتبقية لم يُجاز نقلها للشركة بسبب انها تقع ضمن أراضي مملوكة لجهات حكومية مثل الهيئة الملكية للجبيل وينبع وبعض الجامعات.

٦) جزء من هذه الاحتياطيات كانت موجودة مسبقا ضمن بنود اخرى في قائمة المركز المالي حيث لم يتم الافصاح عنها بشكل مستقل ولكن بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (٣٩) الخاص بالمشتقات والأدوات المالية وحسب متطلبات المعيار ولظهور احتياطيات أخرى فقد تم الإفصاح بهذا الشكل وتتكون الاحتياطات مما يلي:

أ) احتياطي تحوط: الهدف منه إدارة التعرض لأسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي بهدف تقليل التعرض لتلك المخاطر مستقبلاً.

ب) احتياطي تغيير نسب الاستحواذ: هو احتياطي قامت بإنشائه إحدى شركات المجموعة بغرض معالجة ما ترتب عن إعادة قياس القيمة العادلة الناتجة عن استحواذ تلك الشركة على شركة تابعة بعد تغيير نسبة الملكية وطريقة المعالجة من طريقة حقوق الملكية إلي طريقة التوحيد، حيث تم الاستحواذ على تلك الشركة على عدة خطوات وبنسب مختلفة ولذلك سمي هذا الاحتياطي باحتياطي تغيير نسب الاستحواذ وفقاً للمعيار الدولي رقم ٣ (IFRS ٣).

ج) احتياطات أخرى وهي عبارة عن الخسائر غير محققة من الاستثمارات الأخرى كإحتياطي تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة واحتياطي إعادة تقييم مكافأة نهاية الخدمة.

كما تم استكمال اخذ أسئلة المساهمين والإجابة عليها وفق التالي:

س١ / بالنسبة لصفحة (٢٣) من أصول وخصوم المجموعة ونتائج إعمالها عن السنوات المالية الخمس الأخيرة نجد إيراد النشاط من عام ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٠م ارتفع من (٣٢) مليار ريال إلى (٥١) مليار ريال تقريبا بينما مصاريف النشاط ارتفعت من(١٩) مليار ريال إلى (٤٠) مليار ريال تقريبا. مما يعني انه من عام ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٠م قد قل الربح حيث بلغ مجمل ربح النشاط بـ٢٠١٠م مبلغ (١٠,٩٧٨,٠٠٠,٠٠٠) ريال مع أن دخل الإيراد ازداد ليصل(٥١)مليار ومصاريف النشاط بلغت(٤٠) مليار ريال، فعلى أي أساس زادات تلك المصاريف وبشكل سنوي.

ج/ طبعا حقوق المساهمين وأي احتياطات أو حقوق أخرى هي في النهاية كلها تضل ضمن أصول الشركة تستخدم في استثمارات الشركة فعملية التوزيع أو نقل جزء من هذه الاحتياطات إلي رأس المال تعتمد على مدى الحاجة وملاءة الشركة وقدرات الشركة المالية، وهنا نقطة مهمة يجب أخذها بالاعتبار هي التوازن مابين الملكية ومابين الالتزامات أو القروض التي يمكن للشركة أن تقوم باستثمارها، فإذا كانت الشركة تتمتع بمركز مالي قوي وتستطيع الحصول على قروض بتكلفة منخفضة جدا فيتم الإبقاء على وضع رأس المال كما هو وتبقى الاحتياطات. فبالتالي الأمر ليس مرتبط فقط بوجود احتياطي لزيادة رأس المال وهنا اكرر أن رأس المال أو الاحتياطيات كلها تنصب في قالب واحد و هو حقوق المساهمين .

إما مايتعلق بالزيادة طبعا ٢٠٠٦ م و٢٠١٠م نجد أن ٢٠٠٦م الشركة كانت مستقلة وعملياتها فقط محلية، ولم يكن هناك أي شركات خارجية يتم توحيد القوائم المالية معها، فالزيادة التي حدثت في المصروفات حدثت نتيجة توحيد القوائم المالية ولم تحدث الزيادة من شركة الاتصالات السعودية، بالعكس التكاليف في عام ٢٠١٠م انخفضت بأكثر من ٥٠٠ مليون مقارنةً بعام ٢٠٠٩م. أما ما يتعلق بعمل الشركة داخل المملكة العربية السعودية فلدى شركة الاتصالات السعودية هامش الربح عالي جدا والشركات الخارجية لها هامش ربح ولكن منخفض بالتالي، هذا يفسر زيادة المصروفات بشكل أكثر من الزيادة في الإيرادات ، بالإضافة إلى ماذكرناه مسألة الإنفاق الرأسمالي في العديد من الشركات لأنها أصلا في مرحلة البداية وتحتاج إلى الإنفاق الرأسمالي لعملية النمو والتطوير وبناء شبكات، والمقارنة في الحقيقة صعبة في شركة مستقلة في عام ٢٠٠٦م ومقارنتها مع شركة أصبحت تملك أكثر من عشر شركات تابعة في عام ٢٠١٠م.

س٢ / الشركة من عام ٢٠٠١م بلغ نسبة العاملين في الشركة بصورة عامة من الأجانب ١٠٪ لذا نأمل إحلال السعوديين مكان الأجانب وسعوده الشركة بالكامل.

ج / بالنسبة للسعودة تعتبر شركة الاتصالات من اكبر الشركات في سعوده الوظائف ولدينا ٩٠٪ سعوديين وحصلت شركة الاتصالات السعودية على جائزة الأمير نايف للسعودة مرتين متتاليتين أخرها هذه السنة .

س ٣/ تم طلب الموافقة على الفقرة خامسا في جدول الأعمال وأحب أن اسأل هل الموافقة على هذه الفقرة تؤدي إلى زيادة في توزيع الإرباح مستقبلا أو زيادة متوقعة لرأسمال الشركة وإذا كان الإجابة بلا فهل لدى الشركة خطط للاستفادة من الاحتياطي المستقبلي في الاستحواذ داخل المملكة وخارجها؟

ج / سنويا نأخذ من الأرباح ونضيف للاحتياطي لكن الجمعية العمومية تستطيع إن تخول الشركة أن تتوقف عن زيادة الاحتياطي وفق الأنظمة ذات العلاقة، وليس هناك من مخاطر تواجه الشركة مستقبلا مما يستوجب خصم مبالغ إضافية أكثر من نصف رأس المال لكي تتجنب المخاطر المستقبلية. فمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية نعتقد إن عشره مليار من الاحتياطي النظامي كافية وليس هناك داعي إن نستمر في الخصم من إرباح الشركة وتجنيبها في الاحتياطيات لأنه ليس هناك مخاطر تجعلنا نقلق ونقول للمساهمين سوف نخصم من الأرباح التي توزع عليكم ونضيفها في الاحتياطي. وهذه هي طريقة تكوين الاحتياطي، الآن نحن في المجلس نعتقد إنه لا مبرر لزيادة الخصم من الإرباح في السنة القادمة للإضافة إلى الاحتياطيات الذي بلغت عشرة مليار وتعادل نصف رأس المال .

س٤ / ما هي النتائج التي حصلت عليها الشركة من شراكتها مع الشركات الأخرى مثل الشركة التركية وفيفا البحرين والكويت وماليزيا واندونيسيا، وهل هناك إرباح تدخل الآن في أرباح الشركة الحالية أو لازالت هناك مصاريف تصرف من قبل الشركة على هذه الاستثمارات؟ أيضا فيما يتعلق بإعلان شركة زين السعودية على النتائج المالية في عام ٢٠١٠ م قالت فيه إن حصتها في السوق المحلي ارتفع إلى ١٨ ٪ وذلك على حساب الاتصالات السعودية وان الشركة تتباها في الإعلان فهل هذه حقيقة أن نخسر عملاء يذهبون إلى مشغل منافس لنا ؟

ج / طبعا استثمارات الشركة الأغلبية منها هي استثمارات في دول كبيرة مثل الهند واندونيسيا وهذه الدول توجد بها شركات مبتدئة في السوق مثل أكسس في اندونيسيا التي تحتاج إلى استثمارات قوية وكذلك شركة ايرسل لتغطية قارة شبيهة بالهند .

بالنسبة لدولة البحرين والكويت في الحقيقة استثماراتنا فيها جيدة فتجربة البحرين تعتبر الآن الشركة الثانية مع أن التنافس لم يمر علية سوى سنة إلا إننا نتوقع نقطة تعادل بنهاية العام القادم ، وكذلك نفس الشي بالنسبة للكويت. وهذه الاستثمارات تتضمن استثمارات رأسمالية كبيرة لاياتي منها عائد ربح حاليا ولكن لو قدرت قيمتها الآن لزادت قيمتها حوالي ٣٠٪ والإثبات واقع فيما طرحته أسهم شركة ماكسس في العام الماضي كان واضح جدا القيمة المضافة التي أضيفت للشركة .

أما ما يتعلق بشركة زين، وشركة الاتصالات السعودية فمع مرور خمس سنوات على التنافس ووجود أكثر من منافس حالياً بالسوق، ما زالت شركة الاتصالات السعودية تسيطر على ٦١٪ من السوق، بكل المقاييس وفي كل الأسواق تعتبر نسبه عالية جداً بكل المقاييس في سوق مفتوح .

س٥ / نأمل توضيح ماادعتة شركة عذيب في وسائل الإعلام المختلفة حول الملابسات مع شركة الاتصالات.

ج / بالنسبة لشركة عذيب لايوجد أي اتفاقية معها ألا وأوفت شركة الاتصالات السعودية من جانبها بالحقوق سواء كانت لعذيب أو لأي شركة أخرى، وليس هناك أي مستند قانوني يدعو عذيب لتقديم دعوى مثل هذه، ونحن إلى ألان لم نستلم أي دعوى من ديوان المظالم كما أعلنت عنه شركة عذيب وإنما كانت هناك استفسارات من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وتم الإجابة عليها .

س٦ / نامل تقليص التبرعات لحفظ مال الشركة أسوة بالشركات الأخرى صحيح أن هناك واجب وطني ولكن الواجب الوطني لايحتم على الشركة بصرف الصغيرة والكبيرة لنزف مال الشركة في سبيل الإعلام والمظاهر التي لا تعود على الشركة والمساهمين بفوائد مالية وكذلك صرف أموال كبيرة للدعاية الرياضية الخارجية خاصة التي في بريطانيا ؟

ج / الحقيقة أن مايصرف على الرياضة آو غيرها لاينظر له تبرعات بل يعتبر استثمار لان فيه عائد على شركة الاتصالات من خلال تقديم منتجات مبنية على الرياضة، وان هذه كلها أعمال تسويقية وكما تعملون فإن جيل الشباب هو الذي يسيطر وهو الذي يدفع ويستخدم شبكات الاتصالات وكذلك أي طريق للدعاية لإقناع اكبر عدد ممكن من الشباب إنهم يشاركون في خدمات الشركة ويشترون المنتج هذا جزء من التسويق، وليس تبرعات ولها عائد على الشركة. أما التبرعات ليست هناك تبرعات خارج المملكة، التبرعات فقط داخل المملكة وهي أيضا لها عائد من ناحية دور شركة الاتصالات السعودية في الوطن وإقناع المواطنين أن هذه الشركة يهمها صحة هذا المجتمع فعندما تقوم الاتصالات بتمويل بعض المراكز الصحية هي تقوم بعمل وطني مشروع لكن أيضا له عائد، المواطنون يريدون أيضا أن يستخدموا خدمات الشركة التي تحس بالوطن وهمومه وتساهم بقدر من مداخليها لتموين بعض المشروعات الاجتماعية وليس هناك تبرعات أبدا خارج السعودية .

بعد ذلك، وبعد انتهاء أسئلة المساهمين، تم الانتقال إلى البند الرابع من بنود جدول أعمال الجمعية الخاص بتقرير لجنة المراجعة حول اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠١١م والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابهما، حيث تلا عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة الأستاذ خالد بن عبد الرحمن الراجحي تقرير لجنة المراجعة الذي تضمن نتائج المفاوضات مع بعض المكاتب المتخصصة في مجال المراجعة الخارجية لغرض القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة للعام المالي ٢٠١١م، وأوضح سعادته أن لجنة المراجعة وجهة الدعوة لعدد من مكاتب المحاسبة المرخص لها والمعتمدة في المملكة، وذلك بغرض اختيار مكتبين لمراجعة القوائم المالية الموحدة للعام المالي ٢٠١١م، وبعد المفاضلة بين هذه المكاتب وفق أفضل الأساليب المتعارف عليها فقد أوصت اللجنة بترشيح كل من مكتبي ديلويت اند توش بكر أبو الخير وشركاهم ومكتب الدكتور محمد العمري وشركاه بمراجعة القوائم المالية الموحدة للعام المالية ٢٠١١م و بأتعاب إجمالية قدرها ثلاثة ملايين وخمسون ألف ريال (٣,٠٥٠,٠٠٠ ريال) وقد نظر مجلس إدارة الشركة في توصية اللجنة وقرر رفعها

إلى الجمعية العامة لاعتمادها، وتأمل لجنة المراجعة موافقة الجمعية العامة للشركة على توصيتها باختيار المكتبين المذكورين وبمبلغ الإتعاب الذي تم الاتفاق عليه.

كما أحاط رئيس اللجنة السادة مساهمي الشركة بأن اللجنة تقوم بالعديد من المهام بناء على الضوابط المنظمة لعملها والمعتمدة من الجمعية الموقرة، حيث تختص لجنة المراجعة بمراجعة السياسات والإجراءات المالية والإدارية للشركة، وإجراءات إعداد التقارير المالية ومخرجاتها. كما تقوم اللجنة بالاطلاع على تقارير وملاحظات المراجعة الداخلية والتي تقوم بشكل دوري بفحص مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وغيرها من الأعمال بصورة دورية ومنتظمة، وبما يمكن من تقويم كفاءة وفاعلية الأنشطة الرقابية والمخاطر في الشركة، بهدف مساعدة مجلس الإدارة الموقر للوفاء بالمسؤوليات المنوطة به فيما يخص التحقق من كفاية الرقابة الداخلية في الشركة وتنفيذه بفاعلية، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة والتي من شأنها تفعيل الرقابة الداخلية وتطويرها بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.

حيث قامت لجنة المراجعة في هذا السبيل وخلال العام المالي ٢٠١٠م بعقد اثني عشر اجتماعاً ناقشت خلالها عدداً من الموضوعات ذات الصلة بأعمال اللجنة، وذلك بحضور المسئولين في المراجعة الداخلية والقطاعات ذات العلاقة بالشركة، إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بسير العمل في الشركة من كافة الجوانب، حيث ناقشت اللجنة تقارير المراجعة الداخلية والتي شملت عمليات المراجعة الدورية والخاصة والتركيز على الأنشطة والوظائف ذات المخاطر العالية للعمل على رفع كفاءة وربحية عمليات الشركة والتي شملت على سبيل المثال مراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بالخدمات المشتركة والشئون الإستراتيجية وتقنية المعلومات ووحدات الأعمال بالإضافة إلى القطاع المالي، والتي كان من شأنها الحد من فقد الإيرادات وخفض التكاليف.

بعد ذلك طلب معالي رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على البنود المطروحة للتصويت في جدول أعمال الجمعية، كما طلب من فارزي الأصوات البدء بعملهم، وبعد جمع وفرز بطاقات التصويت وإظهار نتائج التصويت وتوقيعها من قبل سكرتير الجمعية وفارزي الأصوات بحضور مندوب وزارة التجارة والصناعة طلب معالي رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية إعلانها.

وقام سكرتير الجمعية بإعلان النتيجة مبيناً أنه بعد جمع وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة الاتصالات السعودية المنعقدة بتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٣هـ الموافق ٢٠١١/٣/٢٨م الذي حضره (٣٣) مساهماً يمثلون (١,٦٨٨,٠٤١,٩٧٥) سهماً بالأصالة وبالوكالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفا مليون سهم بنسبة (٨٤,٤٪). أصبحت نتيجة الفرز كالتالي:

م	البند	الموافقة	النسبة
١	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م.	١,٦٨٨,٠١٨,٢٩٢	١٠٠٪
٢	الموافقة على القوائم المالية للشركة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م.	١,٦٨٧,٩٥٨,٧٦٧	١٠٠٪
٣	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٠م بمقدار (٧٥) هللة للسهم بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٠م البالغ (٢,٢٥) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠١٠م (٣) ريال للسهم الواحد.	١,٦٨٨,٠٣٠,٩٥٩	١٠٠٪
٤	الموافقة على اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠١١م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابهما.	١,٦٨٨,٠٣٠,٩٥٩	١٠٠٪
٥	الموافقة على إيقاف تكوين الاحتياطي النظامي عند مستوى (١٠) مليار ريال وفقاً للفقرة الأولى من المادة السادسة والأربعين من النظام الأساسي للشركة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٧٥) في ١٤١٨/١٢/٢٤ هـ والتي تنص على يجنب (١٠٪) من الإرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي ، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنب متى بلغ الاحتياطي المذكور نصف رأس المال.	١,٦٧٤,٨١٠,٢٩٢	٩٩,٢٢٪
٦	١. الموافقة على قواعد اختيار أعضاء لجنة الترشيحات والمكافأة ، ومدة عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة .	١,٦٨٨,٠٠٥,٩٥٩	١٠٠٪
٧	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م.	١,٦٨٧,٩١٩,٧٥٢	٩٩,٩٩٪

ثم ختم معالي رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم وتمنى التوفيق والسداد للجميع.

والله ولي التوفيق ،،،

سكرتير الجمعية

د. وليد بن عبد العزيز العجلان

معالي رئيس الجمعية

د. محمد بن سليمان الجاسر